أنه مبتدأ والجملة قبله خبره وإن ذلك أشبه بالمبتدأ والخبر العموم
الجزء الفاعل ومعناه أنه قول متفق عليه الثاني أنه مبتدأ والخبر
محذوف ومنعه أقوله ويجوز حذفه وقد اختاره قوم منهم ابن عصفور
الثالث أنه خبر مبتدأ مضمر ومنعه ابن طاهر لاختلافه وقال
به كثير ونسب المصنف اختياره إلى سيبويه وجمع من كلام الناظم
أي قوله الثلاثة لأن قوله مبتدأ محتمل للوجهين إذ لم يذكر الخبر
وقوله ليس غير والأخرى يعني أنه إذا جعل المخصوص خبرا كان خبر
المبتدأ واجب الحذف وجمع من قوله بعد أن محل المخصوص أن يكون متأخرا
عن فاعل نعم وبئس وبعد متعلق بيذكر ومبتدأ حال من المخصوص

ثم قال

وإن يقدم مشعر به كفى
كالعلم نعم المقتنى والمقتفى

يعني

أن المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل نعم وبئس
وشمل ذلك الناظم صورتين الأولى أن يذكر قبل نعم متصلا بها كما مثل
الثانية أن يذكر في الكلام الذي قبل نعم غير متصل بها
كقوله تعالى إنا وجدناه صابرا نعم العبد إنه أواب أي نعم العبد أيوب
وقد يكون المشعر بالمخصوص في كلام غير المتكلم بنعم وذلك أن
يتكلم متكلم فيقول مثلا زيد حسن الأدب وعالم فيقول المجيب نعم
الرجل ومشعر صفة لمحذوف والتقدير اسم مشعر ومعمول كفى
محذوف والتقدير كفى عن ذكر المخصوص بعد والمقتنى المكتسب

والمقتفى

والمقتفى المتبع ولما فرغ من الكلام في نعم وبئس شرع
في حكم ما جرى مجراهما فقال

واجعل كبئس ساءه

يعني

أن ساء مساوية لبئس في المعنى والحكم فتقول ساء
الرجل أبو جهل وساء رجلا أبو لهب والذي ساء منقلبة عن
واو ووزنه فعل بضم العين وساء مفعول أول لاجعل وكبئس
مفعول ثاني ثم قال

واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم
مسجلا

يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثي وزن فعل بضم العين
ويقصد به ما يقصد بنعم من المدح وبئس من الذم ويتم في
ويكون فاعله كفاعل نعم وبئس ويستويان في ذلك فما كان وضعه
على وزن فعل نحو كرم كلمة وما كان وضعه على وزن فعل
وفعل نحو قضو الرجل زيد وعلم الرجل عمرو يعني بقوله
كنعم في الحكم وفي المعنى فعل لما يقصد به المدح ويقصد
به الذم نحو جهل الرجل زيد وقوله مسجلا منصوب على الحال
من فعل والمسجل المبذول المباح أي اجعله مطلقا من أجل جميع معنى
مطلقا فيكون التعريف واجعل فعلا في حال كونه على فعل أو فعل
فعلا أو فعل وفعل ويجوز أن يكون حالا من نعم فيكون التقدير

Copyright © King Saud University